



### الافتتاحية

شددت السلطات العمومية على ضرورة المبادرة في سن برنامج عاجل يهدف إلى إزالة العقبات التي تعترض تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر ووضع استراتيجية حقيقية لتعزيزها .

ولقد اتخذت القطاعات المعنية إجراءات مختلفة في هذا الصدد، لا سيما من خلال استحداث فضاءات مخصصة لها مع إعطاء الأولوية للمناطق المتميزة والتي تتوفر على أكبر عدد من أصحاب المشاريع المبتكرة.

وبالتالي فإن عملية توفير فضاءات عمل ملائمة لرواد الأعمال الشباب في أقصر الأجل تستدعي التفكير في اقتراح مباني صناعية إيجارية قابلة للتكيف.

سوف يضمن هذا الحل الأمن، الفعال والسريع، للمؤسسات الناشئة تحقيق تقليص التكاليف وادخار الوقت والعناية بالجودة.

### الدور الرائد للمؤسسات الناشئة في الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة

التنمية الاقتصادية الجديدة في الوقت المناسب نظرا للدور الرئيسي الذي يمكن أن تلعبه في تنويع الاقتصاد الوطني والقضاء على هجرة الأدمغة، المطورة للابتكار وريادة الأعمال، خلق القيمة، الحد من البطالة، التقليل من العمل غير الشرعي، المساهمة في ظهور أنشطة اقتصادية مبتكرة وكذا المساهمة في التنمية المحلية.

غير أن رواد الأعمال الذين شرعوا في إنشاء المؤسسات الناشئة يواجهون عقبات متكررة تحول دون تطوير وتيرة نموها في مختلف مراحل انجاز تلك المشاريع، وهي تتعلق أساسا بـ:

- صعوبات في الحصول على التمويل، حيث أن البنوك تبدي بعض التردد في مرافقتهم؛
- صعوبات في الولوج إلى شبكة من المستشارين لمساعدتهم، لا سيما فيما يتعلق بالمهارات الإدارية؛
- الإجراءات الإدارية المرهقة والمعقدة؛
- العقبات التي تعترض حصولهم على أوعية عقارية لتجسيد مشاريعهم؛
- عدم وجود إطار قانوني يتناسب مع خصوصياتها..... (يتبع ص 2)

يؤدي رواد الأعمال الشباب في الجزائر حماسا شديدا للابتكار والتكنولوجيات الجديدة والإبداع. فقد لقي تطوير خدمة أو منتج أو نموذج اقتصادي ذو نمو سريع صدى إيجابيا بين هؤلاء الشباب . فهم يتجهون بشكل تلقائي نحو إنشاء مؤسسات ناشئة كونهم منجذبون بإمكانيات قابلية التصنيع والربحية والتوسع التي تتميز بها .

كذلك، واقتناعا منها بأن المؤسسات الناشئة تمثل مستقبل الجزائر، قررت السلطات العمومية منحها مكانة معتبرة وعمدت إلى دمجها في الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة التي رسمتها للحد من الآثار السلبية الناجمة عن الاعتماد على المحروقات .

أصبح تطوير هذه المؤسسات عاملا. تعتمد عليه الحكومة من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني، لا سيما في ظل الركود العالمي الذي تشهده الدول. وتعتزم السلطات أن تولي هذه المؤسسات اهتماما خاصا لضمان استدامتها نظرا لنسب الزوال التي طالت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

إن هذا الاهتمام المتجدد بالمؤسسات الناشئة ليس وليد الصدفة ولقد جاء إدماجها في استراتيجية



- إنشاء مناطق صناعية مصغرة مخصصة للمؤسسات المصغرة والمؤسسات الناشئة، وذلك في إطار خطة مراجعة نظام المناطق الصناعية التي هي في صدد الاعداد؛
- تمكين المؤسسات المصغرة والمؤسسات الناشئة من استغلال المصانع الحكومية غير المستغلة؛
- إمكانية إشراك المؤسسات الناشئة في تهيئة المناطق الصناعية و تسييرها تدريجياً عبر تصميم و استغلال أنظمة معلوماتية .
- 5. إطلاق أنشطة مشتركة بين القطاعات من أجل تشجيع ظهور اقتصاد المعرفة؛
- 6. إحداث حاضنات عمومية وخاصة على مستوى المناطق الصناعية.

## ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري في تنفيذ هذا البرنامج الطموح المتمثل في إنشاء وترقية المؤسسات الناشئة؟

تتمتع الوكالة بصفة المُرقي العقاري، لذا يمكن أن يكون تدخلها مفيداً في تويّ الجانب العقاري الذي مازال يُشكل عقبة حقيقية أمام تطوّر المؤسسات الناشئة.

اكتسبت الوكالة منذ إنشائها في عام 2007 خبرة أكيدة في هذا المجال وبشكل عام في مجال الاستثمار، لذا فانه بإمكانها أن تُشارك، بصفتها مرقي عقاري في إنشاء مناطق صناعية مصغرة مخصصة للمؤسسات الناشئة.

إضافة الى ذلك، وبفضل المعلومات الشاملة التي تملكها الوكالة حول إمكانات الاستثمار التي تتمتع بها مختلف مناطق البلاد وبفضل المنوغرافيات التي قامت بإعدادها ونشرها على موقعها الإلكتروني يمكنها من أن تكون محاوراً أساسياً في توجيه المبدعين الشّباب عند استحداث مؤسسات ناشئة.



- الإعفاء من الرّسم على النشاط المهني (TAP) وضريبة الدّخل الإجمالي (IRG) أو الضّريبة على أرباح الشّركات (IBS) لمدة ثلاث (3) سنوات، من تاريخ بدء النشاط؛
- الإعفاء من الضّريبة الجزافية الوحيدة (IFU) وبنفس الشّروط، بالنّسبة للمؤسسات الناشئة الخاضعة لهذا النّظام؛
- الإعفاء من الرّسم على القيمة المضافة على التّجهيزات المقنتاة من طرف المؤسسات الناشئة والمخصّصة لإنجاز مشاريعها الاستثمارية؛
- إنشاء صندوق خاصّ بدعم وتطوير المؤسسات الناشئة والذي سيتكفل بعدة نفقات متصلة بإطلاق هذه المشاريع ويتعلّق الأمر بدراسات الجدوى، خطة العمل، المساعدات التّقنية، التّكاليف المتعلقة بإنشاء نموذج أولي، التّكوين وكذلك الحضانة وترقية النّظام البيئي للمؤسسات الناشئة.

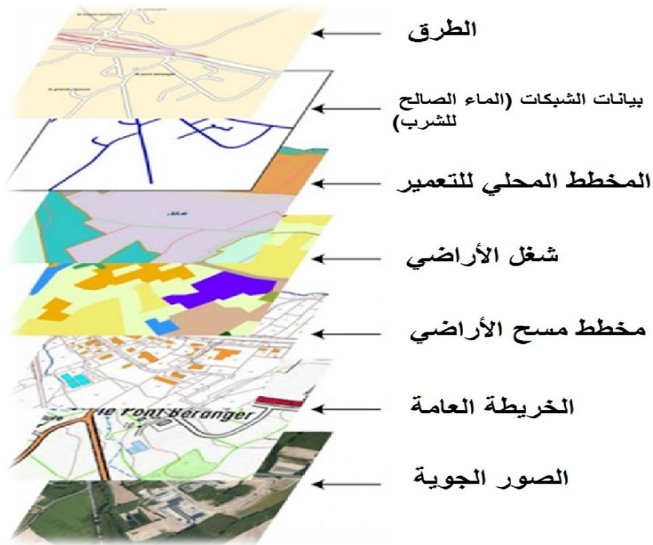
# نظام المعلومات الجغرافية

## نظام المعلومات الجغرافية في خدمة العقار الصناعي

معلومات متجانسة وذات صلة بموضوع معين. عند تراكب هذه الطبقات، نتحصل على بطاقة تمثّل الوحدة المستغلة من قبل المستخدم النهائي.

من أجل إعطاء ديناميكية جديدة لتسيير العقار الصناعي وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كلفت السلطات العمومية الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-126 المؤرخ 19 مارس 2012، بمهمة وضع وتحديد أنظمة معلوماتية خاصة بالمناطق الصناعية ومناطق النشاطات وكل فضاء مخصّص للنشاط الاقتصادي.

وبما أنّ هذا النظام يتعلّق بإقليم معين و بالنشاطات الاجتماعية والاقتصادية، فإن الوكالة إختارت نظام معلومات جغرافية خاص بالعقار الصناعي.



نظام المعلومات الجغرافية نظام قائم على الحاسوب يعمل على جمع وتحليل و عرض المعلومات المكانية . وهو أداة مناسبة لرصد وتحليل الأشياء و/أو الظواهر أين يشكل الموقع الجغرافي ميزة مهمة لها.

بفضل تطوّر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، أصبح استخدام نظم المعلومات الجغرافية واسع الانتشار ومسّ عدة مجالات خاصة :

- التهيئة الحضرية؛
- إدارة الموارد والأصول؛
- رسم الخرائط؛
- تقييم الأنشطة الاجتماعية و الاقتصادية (كالصناعة والزراعة...إلخ).

يجمع نظام المعلومات الجغرافية بين البيانات المكانية وغير المكانية المعروفة باسم البيانات الوصفية، وذلك لنمذجة الموضوع المدروس وتمثيله كما هو في الواقع ؛ فعلى سبيل المثال، لوضع نموذج بيانات لمنطقة صناعية، يتم استخدام البيانات المكانية لتحديد نطاقها، و كذا الحصص المتواجدة بها ومختلف شبكاتها وتستخدم البيانات الوصفية لتزويد وحدات الإنتاج المتواجدة بالمنطقة الصناعية، بمعلومات تخصّ مجال النشاطات والكمية المنتجة والوظائف،...إلخ.

يتمّ تخزين كافة هذه البيانات في قاعدة بيانات تسمى قاعدة البيانات الجغرافية Geodatabase.

يتمّ التفاعل مع قاعدة البيانات الجغرافية هذه من خلال واجهات مستخدم نظام المعلومات الجغرافية GIS، والمعروفة باسم برنامج نظم المعلومات الجغرافية ( ArcGi s,PostGis, Google Earth )

تنظّم البيانات في هذه الواجهات في طبقات؛ وكل طبقة تضمّ

## الاجتماع الدّوري للمدراء الجهويين

ومراقبة المشاريع الخاصة بالمناطق الصناعية ال 44 المحوّلة الى الولاية، تقييم أعمال مرصد العّار الصناعي وأخيراً عرض التطبيقات المعلوماتية المستخدمة لدعم أنشطة الوكالة.

عُقد الاجتماع الدّوري للمدراء الجهويين للوكالة الوطنية للوساطة والضّبط العقاري بتاريخ 16 فيفري 2020 بمقر الوكالة.

تمحورت أشغال هذا الاجتماع حول . التّقدم المحرز في تنفيذ برنامج تهيئة المناطق الصناعية الستّ (06) التي .أسندت مهمة انجازها للوكالة؛ تقديم لمحة عامة عن وضعيّة صفقات متابعة



# الرئيسية

## المنطقة الصناعية الجديدة أولاد بن دامو



تحتلّ تلمسان مكانة مميّزة باعتبارها ولاية حدودية وساحلية في آن واحد كما أنّها تملك قاعدة صناعيّة كثيفة ومتنوّعة و مقومات زراعية معتبرة.

وبفصل هذا الموقع الجغرافي المثالي فان الولاية تساهم بشكل فعال في بعث التنمية الاقتصادية في كافة منطقة أقصى الغرب الجزائري.

مع الانطلاق الفعليّ لمشروع تهيئة المنطقة الصناعيّة الجديدة أولاد بن دامو، الموكل انجازها إلى الوكالة الوطنيّة للوساطة والضبط العقاري، سوف تعزّز تلمسان مكانتها كقطب صناعي واقتصادي. تقع المنطقة الصناعيّة ببلدية مغنيّة، على بعد 39 كلم من عاصمة الولاية وبمساحة اجمالية تقدر ب 103 هكتار، مقسمة إلى 80 قطعة.

ومن بين الاهتمامات الواردة عند انتقاء موقع هذه المنطقة الصناعية الجديدة نذكر احترام المواصفات المنصوص عليها في التّنظيم الخاص بحماية البيئة والتّنمية المستدامة. تمّ تصميم هذه المنطقة وفقاً للمعايير المعمول بها و ستحتضن نشاطات صناعيّة عديدة مثل الصناعات الغذائية وصناعة مواد البناء و الصناعة الصيدلانية... إلخ. وبالتالي، فإنّه سيكون لهذه المنطقة الصناعيّة الجديدة انعكاسات ايجابية على الاستثمار المحليّ حيث أنها ستساهم في تطوير الصناعات التي تحتاجها المنطقة وكذا خلق الثروة وتوفير فرص العمل للسكّان المحليين.



### بعض المعلومات

صاحب المشروع: الوكالة الوطنية للوساطة والضبط

العقاري

مدير المشروع: الوكالة الوطنية للتعمير

مؤسسة الانجاز: SARL ETP DENNOUNI

آجال الانجاز: 18 شهرا